المحكمة الجنائية الدولية

ICC-ASP/7/15/Add.2

جمعية الدول الأطراف

Distr.: General
20 November 2008

ARABIC
Original: English

الدورة السابعة

لاهاي

١٤ – ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

تقرير الفريق الفرعي التابع للجنة الميزانية و المالية

عن عمليات إعادة التصنيف

١- وفقاً للفقرة ٦٣ من تقرير الفريق العامل عن أعمال دورته الحادية عشرة، إجتمع فريقٌ فرعي تابع للجنة الميزانية و المالية في لاهاي يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨ من أجل إسداء المشورة لجمعية الدول الأطراف حول عمليات إعادة التصنيف الواردة في الميزانية المقترحة لعام ٢٠٠٩. و كان هذا الفريق الفرعي يتألف من السيد دايفد داتون، رئيس اللجنة، و السيد سانتياغو ويتر، نائباً للرئيس، و السيد جوهاني ليميك.

٢- لاحظ الفريق الفرعي أن المحكمة قد اقترحت اعادة تصنيف ١٤ وظيفة شاملة تهم ١٩ موظفاً من الموظفين (أنظر المرفق). و استعرض الفريق الفرعي الاجراءات التي اتبعتها المحكمة في أقتراح الوظائف المعاد تصنيفها و قد أستعان بوجود خبيرٍ استشاري تابع للمحكمة.

٣- و اتفق الفريق الفرعي على أن الاجراءات السليمة قد اتبعت في ما يتعلق ب ١٣ من أصل ١٤ وظيفة شاملة اقترح اعادة تصنيفها وفقا للمادة ٢-١ من النظام الاداري للموظفين و طبقاً للمنهجية التي وضعتها لجنة الخدمة المدنية الدولية. (و الوظيفة الشاملة المقترح إعادة تصنيفها تتعلق بمختزل محاضر لدى المحكمة، تنطبق على ٦ مناصب و قامت على اسس منطقية مختلفة يرد مناقشتها ادناه). **و لذلك أوصى الفريق الفرعي الجمعية بأن تقر الوظائف الشاملة الثلاث عشرة التي اعيد تصنيفها.**

٤- و أعرب الفريق الفرعي عن دعمه قدرة المحكمة على اعادة تصنيف الوظائف، وفقاً للقواعد و المعايير السارية، بغية تكييف الملامح الوظيفية لتعبر عن التغييرات المهمة في عمل المحكمة. بيد أن الفريق الفرعي لاحظ أيضاً تضخماً تدريجياً سيحدث في درجات الموظفين فيما لو اقترح عدد مماثل من الوظائف المراد اعادة تصنيفها كل سنة. و من شأن ذلك أن يكون له تأثيره في الميزانية بالنظر الى أن المحكمة قدرت أن إعادة تصنيف الوظائف في عام ٢٠٠٩ ستكلف نحو ٣٠٠,٩٠٠ يورو و كانت في الماضي اعادة تصنيف وظائف اقترحته اللجنة في عام ٢٠٠٧ قاربت مبلغ ٤٨٣,٠٠٠ يورو.

٥- **و لذلك اقترح الفريق الفرعي أن تواصل المحكمة التمسك بالتوصيات الواردة في الفقرات من ٦٧ الى ٦٩ من تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثامنة.**(١) و اقترحت اللجنة على المحكمة ألا تعمد الى اقتراح اعادة تصنيف وظائف ما لم تكن هناك تغييرات جوهرية تمس طبيعة أو ترتيب العمل في مجال بعينه و حيثما يتعذر الوفاء بالمتطلبات الجديدة بدون إعادة لتصنيف المهام. و ينبغي أن تقترح عمليات إعادة التصنيف هذه في اطار الميزانية البرنامجية المقترحة مقرونة بكافة المعلومات الداعمة لها و أن تُقدم في الوقت المناسب لكي تنظر فيها اللجنة في دورتها التي تنعقد في أيلول / سبتمبر. و كان الفريق الفرعي يتوقع من المحكمة أن تنظر في بدائل لتوزيع العمل و ترتيب عملياتها قبل أن تتقدم بإقتراح لإعادة التصنيف. و يتوقع الفريق الفرعي ايضا أن يتواصل تقديم أقتراحاتٍ بإعادة تصنيف لوظائف تنزّل درجتها، و اقتراحات بنقل البعض منها و الغاء البعض الآخر حيث أن كل ذلك محتملٌ أن تسفر عنه تغيراتٌ تحدث في طبيعة ترتيبات العمل شأن ذلك كشأن عمليات إعادة التصنيف بترفيع درجة الوظيفة. و اتفق الفريق الفرعي على أن ينبغي للمحكمة أن تسعى عموماً للحفاظ على توازنٍ عام شامل للدرجات الوظيفية داخل المحكمة.

٦- و أشار الفريق الفرعي أيضاً إلى القلق الذي أبدته اللجنة في الفقرة ٧١ من التقرير عن أعمال دورتها الثامنة

و مفاده أنه يتعين على المحكمة أن تتخذ خطوات لكفالة عدم استخدام اعادة التصنيف اداة للترقية الوظيفية. و لاحظ الفريق الفرعي بالاضافة الى ذلك بأن المحكمة ستقدم تقريراً الى اللجنة في دورتها الثانية عشرة بشأن المسائل المتعلقة بالموارد البشرية. و هي تتطلع لتلقي خطط المحكمة الرامية لتحسين الخيارات المتاحة للتطوير الوظيفي في ذلك السياق. و دعا الفريق الفرعي المحكمة الى وضع مقترحاتٍ تتعلق بالتطوير الوظيفي و بالترقية تشمل ترقية الموظفين من فئة الخدمات العامة الى الفئة الفنية.

٧- و فيما يتعلق بالوظائف الشاملة الثلاث عشرة التي تمت التوصية باعادة تصنيفها وفقاً للقواعد و المعايير السارية لاحظ الفريق الفرعي أن ثلاثاً منها عُرضت للتصنيف فقط في عام ٢٠٠٧ و تم تأكيدها في مستوياتها الحالية. و احاط الفريق الفرعي علماً بوجهة نظر المحكمة أن إعادة التصنيف هذه قد أستندت الى الاسس المنطقية لكل حالة

و أن المحكمة لن تلازم الممارسة المتمثلة في الأكثار من اقتراح الوظائف نفسها لإعادة تصنيفها أو لتحقيق نتيجة مرغوبٍ فيها.

٨- و أحاط الفريق الفرعي علماً بأن الخبير الأستشاري التابع للمحكمة قد أوصى بأن يعاد تصنيف وظيفة المساعد الخاص للرئيس لتصبح من فئة ف-٣ عوضاً عن فئة ف-٢ كما هو مقترحٌ اصلا من قبل المحكمة. **و تبعا لذلك أوصى الفريق بأن تصادق الجمعية على اعادة تصنيف الوظيفة المذكورة عند مستوى ف-٣. و لاحظ من ناحيةٍ أخرى أن تصنيفاً مماثلاً قد يحدث و يمس الهيكل التوظيفي داخل ديوان الرئيس في عام ٢٠٠٩ باعتبار أن الرئيس الحالي للمحكمة سيتقاعد في أوائل عام ٢٠٠٩. و طلب الفريق الفرعي من المحكمة أن تحجم عن ادخال أي تغييراتٍ مهمة في هيكل و تنظيم ديوان الرئيس قبل أن يحدث الأنتقال و ذلك للتقليل الى الحد الممكن من الحاجة لإعادة تصنيف داخل الديوان. و أشار** الفريق الفرعي، بالأضافة الى ذلك، الى الفائدة التي تجنيها اللجنة من وراء بقائها على علمٍ بالخطط المتعلقة بالهيكل الوظيفي في سبيل الدعم القانوني للدوائر. و لذلك طلبت من المحكمة أن تقدم في سياق الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٠ نظرة عامة عن خططها المتعلقة بملاك موظفي هيئة الرئاسة و الدوائر.

---

(١) الوثائق الرسمية...

٩ - لاحظ الفريق الفرعي ان تغييراً جوهرياً طرأ على الهيكل المكّرس لإدارة العمليات الأمنية للمحكمة خلال السنتين الماضيتين وأن وظائف عديدة قد تمّ الترفيع في درجتها وتستوي في ذلك الوظائف من الفئة الفنية والوظائف من فئة الخدمات العامة. وطلب الفريق الفرعي الى المحكمة تقديم معلومات إضافية الى اللجنة عن تطور الهيكل المتعلق بإدارة الأمن المحكمة في الدورات المقبلة.

١٠ - وأشار الفريق الفرعي الى تعليقات اللجنة ذات الصلة بحاجة المحكمة الى ان تكون لديها كفاءات تقيّم طلبات العوز المقدمة من المتّهمين في سياق نظام المحكمة للمساعدة القانونية. واعرب عن الأمل في ان تُشغل بسرعة وظيفة المحقق المالي وابدى اهتمامه بمناقشة هذه المسألة بمزيد من الإستفاضة عندما تقوم اللجنة مستقبلاً بالنظر في مسألة المساعدة القانونية.

١١ - ولاحظ الفريق الفرعي أن وظيفة الموّظف المعني بالشراكات في أمانة الصندوق الإستئماني للضحايا قد أ عيد تصنيفها فأصبحت من فئة ف- ٤ في عام ٢٠٠٧. ومن شأن إعادة تصنيفها الى ف-٥ ان تفضي إلى وجود موظفين من نفس هذه الفئة في الآمانة في عام ٢٠٠٩ فيما لو أقّرت الجمعية التوصية بنقل وظيفة المسؤول المالي من فئة ف-٥ موقتا. ولاحظت اللجنة أن هذا الوضع يفضي الى أكتضاض أعلى الهرم الوظيفي بشكل يغدو معه هذا الهرم شاذاً مقارنة بالممارسات العادية المتبعة في المحكمة.**و بالنظر الى التغيرات الكبيرة التي شهدتها الأنشطة و تنظيم الأمانة، أوصى الفريق الفرعي بأن تقدم المحكمة خطة شاملة للهيكل الوظيفي للأمانة في سياق الميزانية لعام ٢٠١٠، وذلك من خلال مجلس الصندوق الأستئماني للضحايا بغية تمكين اللجنة من استعراض الهيكل بالأستناد الى خصائصه.**

١٢- و لاحظ الفريق العامل، أخيراً، أن إعادة التصنيف المقترحة لوظيفة مختزل محاضر لدى المحكمة، التي تنطبق على ٦ وظائف، قائمة على أساس تقييم المحكمة للمستوى و المرتب المطلوبين لإجتذاب متقدميين أكفاء و لا تتمشى هذه الممارسة مع المعايير المعتمدة لدى لجنة الخدمة المدنية الدولية في أسناد الدرجات للوظائف. و أبلغت المحكمة الفريق الفرعي بأنها لم توفق في العثور على متقدمين أكفاء مادامت الوظيفة مصنفة بإعتبارها وظيفة خدمات عامة و أنها لم تقف على أي بديلٍ عملي و مجدي التكلفة من حيث أن الإستعانة بالخبرات الخارجية تكون أعلى تكلفة. **و في هذه الظروف قبل الفريق الفرعي الحجة التي ساقتها المحكمة القائلة بأن تصنيف هذه الوظيفة في مستوى ف-٢ يشكل الخيار القصير الأجل الأفضل و أوصى بأن تقر الجمعية إعادة التصنيف هذه. بيد أن الفريق العامل أوصى أيضاً بعدم اعتبار هذه الممارسة سابقة تسمح بإعادة تصنيف لدرجات وظائف أعلى مما هو مطلوب بمقتضى القواعد و المعايير السارية حيثما تكون هناك صعوبة في اجتذاب متقدمين أكفاء.** و لذلك طلب الفريق الفرعي الى المحكمة أن توفر مزيداً من النصح الى اللجنة في دورتها الثانية عشرة حول الممارسات المتبعة على صعيد النظام المشترك لمعالجة سيناريوهات مماثلة.

١٣. و لاحظ الفريق الفرعي أن اللجنة قد أوصت بأن تستوعب المحكمة في عام ٢٠٠٩ التكاليف المترتبة على عمليات إعادة التصنيف.

المرفق

نتائج الدراسة المتعلقة بتقييم الوظائف الثابتة– آب/أغسطس ٢٠٠٨

عدد الوظائف	الرتبة الحالية	البرنامج الرئيسي/القسم	العنوان الوظيفي الحالي	العنوان الوظيفي المقترح	التصنيف الأصلي	التصنيف الموصى به من المصنف الخارجي في ٢٠٠٨/٩/٣
الهيئة القضائية						
١	**ف–٣**	**هيئة الرئاسة**	**موظف قانوني**	**مستشار قانوني**	**شباط/فبراير ٢٠٠٧**	**ف–٤**
١	**ف–١**	**هيئة الرئاسة**	**مساعد خاص للرئيس**	**مساعد خاص للرئيس**	**شباط/فبراير ٢٠٠٧**	**ف–٣**[٢]
مكتب المدعي العام						
١	**ف–٣**	**قسم الخدمات**	**مدير قاعدة المعارف**	**مدير قاعدة المعارف**	**آذار/مارس ٢٠٠٥**	**ف–٤**
	خ ع – ٥	**قسم الخدمات**	**مدير قاعدة المعارف**	**مدير معلومات مساعد**	**آذار/مارس ٢٠٠٥**	**ف–١**
	خ ع – ٦	**قسم الخدمات**	**مساعد معني بالأدلة أقدم**	**موظف معني بالمعلومات والأدلة مساعد**	**كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧**	**ف–١**
	ف–١	**قسم التخطيط والعمليات**	**موظف عمليات مساعد**	**مدير تجهيز البيانات**	**آذار/مارس ٢٠٠٥**	**ف–٢**
	ف–٢	**قسم الادعاء**	**وكيل المدعي العام في الاستئناف**	**وكيل المدعي العام في الاستئناف**	**آب/أغسطس ٢٠٠٨**	ف–٣

(٢) وظيفة مدرجة برتبة ف–٢ في الميزانية المقترحة.

(٣) ظيفة مدرجة برتبة ف–٤ في الميزانية المقترحة.

عدد الوظائف	الرتبة الحالية	البرنامج الرئيسي/القسم	العنوان الوظيفي الحالي	العنوان الوظيفي المقترح	التصنيف الأصلي	التصنيف الموصى به من المصنف الخارجي في ٢٠٠٨/٩/٣
قلم المحكمة						
١	**ف-٣**	**قسم الأمن والسلامة**	**مسؤول العمليات الأمنية**	**مسؤول العمليات الأمنية**	**آذار/مارس ٢٠٠٥**	**ف-٤**
١	**ف-٣**	**قسم الأمن والسلامة**	**مسؤول العمليات الأمنية الميداني**	**موظف أمني ميداني**	**نيسان/أبريل ٢٠٠٦**	**ف-٤**
١	**ف-٣**	**قسم الأمن والسلامة**	**موظف حماية أمنية**	**موظف حماية أمنية**	**تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤**	**ف-٣**[٣]
٦	**خ ع -٧** **خ ع- ٦** **خ ع- ٤**	**قسم إدارة المحكمة**	**مختزل محاضر أقدم** **مختزل محاضر** **موظف تجهيز نصوص** **مساعد**	**مختزل محاضر**	**تموز/يوليه ٢٠٠٧**	**ف-٢**[٤]
١	**ف-٣**	**قسم الترجمة التحريرية والشفوية بالمحكمة**	**مترجم**	**رئيس وحدة الترجمة**	**شباط/فبراير ٢٠٠٥**	**ف-٤**
١	**ف-٣**	**مكتب رئيس شعبة الضحايا والدفاع**	**محقق مالي**	**محقق مالي**	**آذار/مارس ٢٠٠٦**	**ف-٤**
أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا						
١	**ف-٤**	**أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا**	**موظف معني بالشراكات**	**موظف برامج أقدم**	**آذار/مارس ٢٠٠٧**	**ف-٥**

---0---

(٤) لم تعرض هذه الوظيفة على المصنف الخارجي. انظر الفقرة ٢٧٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٠٩ للمحكمة الجنائية الدولية.